تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة

الأستاذة فريدة حموم
أستاذة مساعدة "أ" بقسم العلوم السياسية
محمد الصديق بن يحي - جيجل

الملخص:

اتفقت التنمية، تنمية مستدامة وإنسانية, محورها الإنسان لتمكينه من تحقيق خياراته والتوسيع فيها، الأمر الذي يستدعي تعميق الديمقراطية، إقامة الحكم الراشد، بناء دولة القانون، تحقيق العدالة التوزيعية وإقامة مجتمع مدني مستقل. هذه الركائز، هي قيم تنمية إنسانية مستدامة وشروط أساسية لابد أن تتبناها الدول النامية للخروج من تخلفها، وما يساعد في نشرها ظاهرة العولمة التي قصرت المسافات ومحت الحدود وضيقت المجال وقربت بين الأفراد.

لكن بقدر ما حملته العولمة من إيجابيات فقد شكلت تهديدا على المجتمعات النامية، نظرا لدفعها الأنظمة والأفراد إلى تبني قيم التنمية الإنسانية المستدامة دون ترك لهم المجال في تطبيقها بالشكل الذي يتناسب وخصوصيات مجتمعاتهم، وإلا إتهموا بالتخلف والديكتاتورية والإرهاب، الأمر الذي يعطي الشرعية للغرب للتدخل وفرض هذه القيم بالقوة. فهي قيم تجسد الهيمنة الغربية على العالم.

Résumé:

Le développement humain durable est un développement basé essentiellement sur certaines valeurs entre autre l'installation de la bonne gouvernance, de l État de droit, l'instauration d'une société civile indépendante, et l'approfondissement de la démocratie, ces valeurs sont centrées sur l'être humain et lui permettraient de réaliser ses différents choix, et constitueraient des conditions primordiales pour l'avancement des pays en voie de développement.

Malgré que la mondialisation aide à la diffusion des valeurs du développement humain durable, raccourcie les distances, efface les frontières, rétrécie l'espace et rapproche les individus, elle représente quand-même un danger considérable pour les sociétés les moins avancées, à cause des pressions qu'elle exerce sur les régimes et les individus pour les adopter, sans leurs laisser le choix de les appliquer de la façon qui convient le plus à la spécificité de leur sociétés, tout autrement, ils seront considérés comme arriérés, dictateurs et terroristes, donnant à l'occident la légitimité d'intervenir et d'imposer ces valeurs par la force. Ces valeurs constituent l'hégémonie occidentale sur le monde.

مقدمة:

أكدت العولمة إمكانية تحقيق التقارب بين الشعوب والأمم عن طريق الثورة الاتصالية ومحو المسافات، لكنها من جهة أخرى زادت من تأجج الحروب خاصة منها الداخلية وأثرت سلبا على فاعلية الدولة في ضمان أمنها. يضاف لذلك الدور الذي لعبته في بلورة وطرح قيم التنمية الإنسانية المستدامة خاصة منها الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأمر الذي انعكس سلبا على فاعليتها بالنسبة لدول العالم الثالث.

وتهدف هذه الورقة لدراسة دور العولمة في تجسيد هيمنة المعايير الغربية على القيم التي تدعوا وتستند عليها التنمية الإنسانية المستدامة، ودورها في الإبقاء على تبعية الدول المتخلفة للدول الغربية. وسنتطرق للموضوع من خلال النقاط التالية:

- مفهوم العولمة
- قيم التنمية الإنسانية المستدامة
- من مبدأ العالمية إلى تجسيد العولمة
- دور العولمة في خلق وفرض منظومة قيمية غربية

I - مفهوم العولمة:

شاع استخدام كلمة العولمة وكثر الحديث عن الظاهرة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، لكنها في الحقيقة ظاهرة قديمة ترتبط بعملية احتكاك الأفراد وبتعاملاتهم المختلفة، فعناصر العولمة ومكوناتها المتمثلة في تزايد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء في صورة خدمات أو سلع أو تنقل رؤوس الأموال أو معلومات وجدت منذ القدم، لكنها عرفت تطورات ووتيرة سريعة بنهاية القرن المنصرم.

1 - تعريف العولمة:

تقابل كلمة عولمة في اللغة الأجنبية كلمتي Mondialisation أو Globalisation، وأعطيا لها كمرادفين، لكنهما في الحقيقة يوظفان بصورة مختلفة ويعبران عن شيئين مختلفين، فإذا كان ينضر للعولمة على أنها لصيقة بالاقتصاد فهذا وفق مصطلح Globalisation لأن العولمة بمعنى Mondialisation تحمل العديد من المعاني وتظهر مجموعة من المسارات المعقدة، وهي عولمة اقتصادية، تكنولوجية، اجتماعية، سياسية وبسيكولوجية. فهو بذلك مفهوم يميل إلى إعطائها تفسيرات لا تنحسر في المجال الاقتصادي.

قد يكتفي البعض إذا بربط العولمة بالاقتصاد، فتعرف بأنها التزايد السريع والمعتبر للتبادلات الاقتصادية واندماج الأسواق، لكنه في الحقيقة تعريف يحصر العولمة في

مظهرها الاقتصادي ويقصي المجلات الأخرى، لذا يعرفها البعض الأخر بأنها "مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية التي تمتد تفاعلاتها وتأثيراتها لتشمل مختلف دول العالم وبأشكال مختلفة"[1].

ويعرف الأستاذ بادي (Bertrand BADI) العولمة بمعنى Mondialisation بأنها: "خضوع مجموع الفاعلين الدوليين لنفس القواعد، نفس القيم، نفس المعايير، نفس الممارسات ونفس المؤسسات"، والدكتور السيد ياسين بأنها"عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال" [2]. ويعطي الدكتور محي محمد مسعد مجموعة تعاريف مختلفة للظاهرة بحسب الزاوية التي ينظر إليها الباحث وهي:

تعريفها من منطلق كونها حتمية تاريخية: ذلك على أساس معيار الزمن، والعولمة بذلك هي المرحلة التي تلت الحرب الباردة، فتوضع العولمة كمحدد زمني لوصف سياق معين تقع فيه الأحداث.

تعريفها على أساس كونها مجموعة ظواهر اقتصادية: وذلك بالتركيز عليها وظيفيا باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، متمثلة في: تحرير الأسواق الخوصصة، انسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها والتوزيع العابر للإنتاج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير العولمة في تعريفها الضيق، إلى كونها الانتشار الواسع المدى للمبيعات والإنتاج وعمليات التصنيع على المستوى العالمي.

تعريفها كهيمنة للقيم الأمريكية: وهي هنا رمز لانتصار ظواهر التحديث وسيادة الديمقراطية كنظام سياسي.و بهذا المعنى المعياري تعد العولمة ظاهرة جديدة تمثل تقدما في التاريخ.

تعريفها باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية: قلّص المجال مما أنتج الاقتصاد الذي يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة، فهي ثورة تكنولوجية أدت إلى إحياء المجتمع المدني في العديد من الدول والقيام بدوره في التنمية[3].

وخلص الدكتور في الأخير إلى أنها تتمثل في التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السيادية للدول، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية.

إن تعريفها كحتمية تاريخية يعني القول بحتميتها وبعدم المقدرة على تفاديها أو رفضها، والنظر إليها كمجموعة ظواهر اقتصادية هو حصرها في مفهومها الضيق مهملا جوانبها

وتأثيراتها الأخرى، أما تعريفها كهيمنة للقيم الأمريكية فهو القول بسلبية الظاهرة وبنمطها القيمي الغربي الذي يهدد قيم الحضارات والمجتمعات الأخرى، وتعريفها كثورة تكنولوجية هو النظر إليها وفق بعدها الاتصالي والمعلوماتي الذي يقرب المسافات ويدفع بالرأي العام العالمي للتأثير في السياسات العالمية.

ويعد أنسب تعريف أعطي للعولمة هو ما قدمته "لجنة حقوق الإنسان "التابعة للأمم المتحدة في دورتها 54 بأنها "ذاك المسار الذي لا يعد فقط مسارا اقتصاديا، وإنما كذلك يحتوي بعدا اجتماعيا، سياسيا، بيئيا ،ثقافيا وقانونيا"[4]، فهي نتاج تزايد الاعتماد المتبادل ليس فقط في الميدان الاقتصادي بين الدول، بل وكذالك بين الشعوب والمجتمعات وفي كل الميادين ذات الصلة بالنشاط الإنساني. فالعولمة ظاهرة أو حركة معقدة ذات أبعاد متعددة أوجدتها الظروف العالمية، مؤثرة في حياة الأفراد والمجتمعات والدول وذلك بدرجات وانعكاسات متفاوتة.

ويساير العولمة مذهب العولمية (Mondialisme) و هو مذهب يقر بوجود ظاهرة العولمة ويحاول الإسراع منها بدلا من احتوائها، فيلاحظ مساعدة الاتفاقات الدولية في التسريع من انتشار التجارة كخيار إرادي من قبل الدول مثل دورات كندي وأوروغواي. وقد تظهر لنا العولمة كأحسن خالق للثروة لكنها حجرة عثرة أمام توزيعها، إذ تعمل على زيادة اللامساواة بين الدول وبين الأفراد في داخل الدول، حيث أغنت $^1/_3$ الإنسانية في حين زادت من فقر $^2/_3$ البشرية[5].

2 - مظاهر العولمة:

يقصد بها مجالاتها، مساراتها وتجلياتها والتي يمكن إستخلاصها من خلال التعاريف المقدمة سابقا للعولمة،و أهم هذه المظاهر:

المظهر الاقتصادي: يظهر من خلال تزايد الإعتماد المتبادل بين الدول وحرية حركية الأموال والخدمات، الاستثمار الأجنبي، تحرير الأسواق، التبادل الحر للسلع والخدمات وكذا سياسة المنافسة والعرض والطلب، فقد تزايدت التجارة الدولية بمتوسط 6% سنويا بين 1950م و2003 م، في حين لم يتزايد الإنتاج العالمي إلا بنسبة 4 % [6].

المظهر السياسي: يتجلى في تراجع عدد الأنظمة التسلطية وانتشار حركية التحول الديمقراطي والتوجه نحو قبول وتبني الديمقراطية والتعددية السياسية، وكذا تزايد حجم المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. فهي نشر وتعميم أسس ومفاهيم الديمقراطية الليبرالية.

المظهر التكنولوجي: يتجسد من خلال الثورة الاتصالية والتقدم التكنولوجي وسرعة البث ووصول المعلومة مع تزايد قوة السلطة الرابعة. ويعد هذا المظهر المساهم الكبير في انتشار وسرعة المظاهر أو الجوانب الأخرى للعولمة.

المظهر الثقافي: والمتمثل في بداية تشكل تصور قيمي موحد حول القضايا الكبرى كحقوق الإنسان وقضية المرأة وأنماط الاستهلاك. لذا فالحديث عن هذا المظهر مرتبط بالتصور الذي يقرن العولمة بالهيمنة الأمريكية وبمحاولتها فرض نمطها القيمي على كامل المعمورة.

3 – الجدل حول قبول أو رفض العولمة:

تتباين التعاريف المقدمة للعولمة بحسب تصور الباحث لها ومن حيث اعتبارها ظاهرة إيجابية أو سلبية بالنظر لمضمونها. الأمر الذي أدى إلى اختلاف الرؤى بين محبذ لها ومحذر منها.

الرؤية الاندماجية: تتجسد في طرح الليبرالية الجديدة. وهو الاعتقاد بإيجابية الظاهرة مما يستلزم على الجميع تقبلها واللحاق بها لحتميتها، ولأنها ظاهرة تلقائية نشأت بفعل الثورة الصناعية الثالثة.و تتمثل العولمة في ظهور اقتصاد عالمي مفتوح ومتكامل ونشأة نسق جديد يتخطى نسق الدولة القومية ويفوض السلطة للشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من المؤسسات العابرة للدول،- فكلما زاد الاندماج بين الدول. زادت مكاسبها وإلا سحقتها قوى العولمة[7].

ويرى دعاة الاندماج والتكامل الاقتصادي أن العولمة هي الحل للقضاء نهائيا على النزاعات والحروب والشك بين الدول عن طريق بناء تعاون وتكامل اقتصادي ينعكس بدوره على باقي الميادين. ويركز هذا التيار على جملة الفرص التي تقدمها العولمة، ولخصها البعض في:

– توفيرها للكثير من الأطر والآليات لبحث عدة مسائل، كتلوث البيئة والأسلحة النووية ووسائل التقدم التقني وكيفية التعامل معها.

– تساعدنا على التفكير على المستوى العالمي. فمن طبيعة التقدم الحضاري أنه يزيد من إمكانات الناس وتحسين مهاراتهم، فالعولمة لا تعمم منتجات وأفكار العالم الغربي فقط وإنما تتيح هوامش لتحرك عالمي له القدرة على الحركة وتقديم شيء للآخرين.

– تساعد الناس على اكتشاف الجوانب التالفة في ثقافتهم والاستفادة من خبرات الآخرين.

- تساعدنا على تقييم رسالتنا الحضارية، الاقتصادية منها والدينية بفضل شبكة الانترنت والفضائيات.

- إن الأمم الضعيفة ذات محدودية في إمكانية استفادتها من الفرص المتاحة، وهذا ليس ذنب العولمة وإنما بسبب التخلف وأخطاء الحكام. فعلينا إذا الاستفادة مما تقدمه العولمة[8].

العولمة إذا فرصة لكل الأمم والشعوب لتصل لمستوى التحضر العالمي وتتخلص من تخلفها ومن تقوقعها على نفسها باسم المحافظة على الذات، فعلى الكل مسايرتها واللحاق بها.

الرؤية النقدية: تنتقد العولمة بالتركيز على سلبياتها ومنها مدرسة التبعية والواقعية الجديدة والماركسية التقليدية. هذا التصور ينتقد إهمالها للبعد الاجتماعي في عملياتها الاقتصادية وعدم تحقيقها لأي اندماج لاقتصاديات الدول، لأن الاقتصاد سيبقى على المستوى المحلي مع بروز أشكال جديدة من اللاتكافؤ الاقتصادي بين الدول. وفي هذا الصدد يقول ماهاتير محمد -رئيس وزراء ماليزيا السابق- بأن العولمة هي مجرد واجهة لإعادة استعمار الدول النامية[9].

فلقد وصلت الاستثمارات المباشرة في الخارج التي تقوم بها عادة الشركات المتعددة الجنسيات إلى 1400 مليار دولار عام 2001م، وكان حجم استقطاب الدول الصناعية لها بنسبة 80% عام 2000م على حساب الدول النامية. فبدلا من إزالة الهوة والفروقات فيما بين الدول تقوم الاستثمارات المباشرة بتعميقها بتركيز الثروة ووسائل إنتاجها في يد دول معينة[10].

تعد إذا العولمة عاملا محبذا للامساواة فيما بين الدول وبين الأفراد. فتظهر كآلية لخدمة الليبرالية ومجرد إيديولوجية لتبرير العلاقات التي تدخلها. إن مزايا العولمة بالنسبة لاقتصاديات الدول المصنعة تتزعزع بالنتائج السلبية التي تحدثها على اقتصاديات الدول الأخرى. فهي خطر على الدول غير المالكة للوسائل الاقتصادية والتكنولوجية، وبالتالي العاجزة عن المنافسة خاصة منها الدول السائرة في طريق النمو. كما أدى التحرير المفاجئ أو غير المتحكم فيه الذي دُفعت إليه بعض الدول النامية تحت ضغط الدول الصناعية والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية. إلى إحداث أزمات اقتصادية في بعضها كالمكسيك عام 1994م والنمور الأسيوية عام 1997م[11].

ويؤكد البعض أن البلدان النامية ستخضع في ظل العولمة لقرارات سياسية أكثر منها اقتصادية، تتخذها مؤسسات دولية لا تملك هذه الدول سلطة أو تأثير عليها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتتضمن العولمة زوال التمايز بين الأسواق المحلية والعالمية وتزايد المنافسة الخارجية في أسواق الدول النامية في إطار منافسة غير متكافئة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الحكومات وعجزها عن تنظيم اقتصادها وإدارة أنظمتها المالية[12]. فالعولمة مجرد تكتل اقتصادي للقوى الكبرى للاستئثار بثروات العالم وأسواقه على حساب الشعوب الفقيرة بدليل تزايد فقر الفقراء وثراء الأغنياء.

الرؤية التركيبية التفاعلية: يحاول هذا التصور الجمع بين الموقفين السابقين على اعتبار أن العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معه وليس قبوله بكل عناصره من خلال التحاور مع قوى العولمة للتقليل من الخسائر وتعظيم المكاسب. فهي تنظر للعولمة على أنها ظاهرة مركبة ذات أبعاد إيجابية وأخرى سلبية. ينبغي الاستفادة من إيجابياتها وتفادي سلبياتها[13].

إن حقيقة الجدل الحالي ليس في قبولها أو رفضها أو في تحديد إيجابياتها وسلبياتها، وإنما في كيفية التعامل معها والتمكن من الاستفادة مما تقدمه من إيجابيات، والوقاية والتعامل مع سلبياتها من خلال وضع سياسات وقائية وعلاجية لها. ومهما قيل فالمؤكد أن العالم يسير نحو نفس الاتجاه لكن بوتيرة مختلفة، مما يستدعي التعامل مع الظاهرة بالشكل الذي يقلل من سلبياتها ويعظم إيجابياتها.

II – قيم التنمية الإنسانية المستدامة:

قبل التطرق لقيم التنمية الإنسانية المستدامة يجب أولا التعريف بكل من التنمية المستدامة والتنمية الإنسانية، لتحديد ما المقصود بتنمية إنسانية مستدامة.

1 – تعريف التنمية المستدامة:

يعد تعريف 'اللجنة العالمية للبيئة والتنمية' في تقريرها "مستقبلنا المشترك" والمسمى بتقرير براندتلاند، التعريف الذي تبناه العديد من الاقتصاديين والباحثين السياسيين، وعرّفها على أنها" التنمية التي تستجيب لمتطلبات الحاضر دون الإضرار بإمكانية الأجيال القادمة من إشباع حاجاتهم[14]، فهي التنمية التي تلبي حاجياتنا الحالية مع قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم، وهي بذلك مفهوم يركز على الحاجات الإنسانية والعمل على إشباعها شريطة احترام قدرة البيئة على الاستجابة لها.

من خلال التعريف، يمكن استخلاص نقاط أساسية حول التنمية المستدامة وهي:

- بروز مصطلحي الحاجة والعمل على إشباعها بدلا من الرفاه الذي كان يركز عليه الاقتصاديون.
- وجود مبدأ التناسق بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية وعدم حصرها في البعد الاقتصادي.
- تعدد الأبعاد الزمنية والمكانية بحيث لم يعد يتعلق الأمر بالفترة الحالية أو بهذا الجيل بل بالمستقبل.

وقدّم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره عام 1992م تعريفا أكثر شمولية للتنمية المستدامة، على أساس أنها المسار الذي من خلاله توضع السياسات الاقتصادية، المالية، الطاقوية، التجارية، الزراعية والصناعية بهدف إقامة تنمية مستدامة اقتصاديا، اجتماعيا وبيئياً. يلاحظ تواجد البعدين الإيكولوجي والاقتصادي في التعريف من خلال توجهات ثلاثة: الإنتاج أو النمو في محيط اقتصادي، ضرورة إشباع الحاجات في المحيط الاقتصادي، وأخيرا حماية البيئة أو التسيير العقلاني في المحيط البيئي[15].

يهدف بذلك المفهوم للتوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة المحافظة على البيئة، بالإبقاء على استمرارية وديمومة الموارد الطبيعية، فلا يمكن تحليل الاقتصاد العالمي وبنائه بمعزل عن البيئة اللازمة لاستمرار التنمية.و تشير تعاريف التنمية المستدامة لدخول العامل البيئي في الفكر التنموي. فلأجل تنمية تكون دائمة في المستقبل لابد من استغلال عقلاني للموارد الطبيعية للإبقاء عليها للأجيال الأخرى في ظل احترام المبادئ الإيكولوجية والمحافظة على البيئة. الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك الاقتصادي. فالتنمية المستدامة تسجل في "استمرارية البحث عن نوعية التنمية . فهي تقيم التكامل بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"[16].

2 - تنمية مستدامة ولكن إنسانية:

المفهوم أطلقه برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدءا من 1990م في التقارير السنوية التي يصدرها. كون التنمية لا تعني مجرد النمو في الدخل القومي وإنما انعكاس ذلك في تزايد حرية الفرد وكرامته، فلا يعكس النمو الاقتصادي تحسن حتمي في نوعية الحياة، والدليل هو دول جنوب شرق وجنوب آسيا التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا يصاحبه تدهور معيشة الملايين[17]. فالنمو لم يحسن معيشة الأفراد ولم يوسع من قدراتهم على إشباع حاجاتهم المتزايدة، لذا لم يعد الحديث فقط عن تنمية مستدامة بل وكذلك إنسانية، وتعرّف التنمية الإنسانية على أنها:

"تنمية الناس من أجل الناس ومن قبل الناس. وتتمثل تنمية الناس في بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، وتعني التنمية لأجل الناس أنّ مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، أما التنمية من قبل الناس فهي تمكينهم من المشاركة بفاعلية في التأثير على العمليات التي تشكل تأثيراً على حياتهم"[18].

تعني بذلك التنمية الإنسانية أن الإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها، فهي التوسيع في الخيارات الممنوحة للفرد الإنساني الذي يعد قلب التنمية وما النمو الاقتصادي إلا وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق اختياراته وليس هدفا للتنمية في حد ذاتها. فإذا كانت التنمية المستدامة هي إحداث تنمية تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإن التنمية الإنسانية تدمج معها خيارات وحاجيات الإنسان التي تحتاج وتستوجب توفر الأبعاد الأخرى.

وبحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره لعام 1990م، فالتنمية الإنسانية هي مسار يسمح بتوسيع الإمكانات الممنوحة للفرد: العيش في صحة جيدة، التعليم وامتلاك الموارد التي تسمح له بمستوى معيشي لائق، يضاف إلى ذلك الحرية السياسية، التمتع بحقوق الإنسان واحترام الذات، لأن التنمية الحقيقية هي التي تمكن الأفراد من القيام بالخيارات، [19] وليس الفقر افتقار للدخل ولكن للقدرات الإنسانية لذا مسعى التنمية هو تنمية قدرات الإنسان من خلال توسيع مجال ونطاق الخيارات الممنوحة له، والتنمية الإنسانية المستدامة هي تحقيق كل هذا للفرد بشكل دائم وكاف ولكل الأجيال.

ولو أتينا لذكر قيم التنمية الإنسانية المستدامة، فيصعب في الحقيقة القيام بعملية فصل بين قيمها وركائزها، لأن هذه الأخيرة هي في حد ذاتها قيم تستند عليها التنمية لتنجح وتدعوا لإتباعها وتبنيها وصولا إلى عولمتها على كل المجتمعات.

3 – حقوق الإنسان والديمقراطية:

إن لب الديمقراطية هو احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، والدولة ملزمة بضمان حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع تمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرارات والسياسات، فهما بذلك متلازمان لأن جوهر الديمقراطية هو احترام حقوق الإنسان والتي بدورها تضمن استمرارية الديمقراطية.

التنمية وحقوق الإنسان:

التنمية حق من حقوق الإنسان وهي حاجة إنسانية أساسية تنتمي للجيل الثاني من الحقوق، فربط العهد الدولي الثاني لحقوق الإنسان بين تقدم حقوق الإنسان وسياسات

الحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, مؤكدا على ضرورة اعتماد وتنفيذ برامج التنمية لضمان تمتع الإنسان بحقوقه. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986م "إعلان الحق في التنمية" مؤكدة في المادة الأولى على أنه حق لصيق بالإنسان ومن خلاله يحق لكل فرد إنساني ولكل الشعوب التصرف والمشاركة والإسهام في التطوير الاقتصادي، الثقافي والسياسي لتحقيق كل الحقوق والتمتع بكل مكونات التنمية وثمارها.

تكون بذلك العلاقة تفاعلية بين النسق الحقوقي العالمي كما تنص عليه الاتفاقات الدولية والديمقراطية كفلسفة حقوقية منظمة لعلاقة النظام السياسي بالمجتمع، وبين التنمية الاقتصادية كقاعدة أساسية لتوفير الموارد المادية الضرورية لتمكين النظام السياسي من توفير الشروط الأساسية لتمكين الفرد من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فلا مجال للحديث عن التنمية ما دام الفرد لا يستطيع المشاركة في صنعها وتجسيدها وهو ما يشير لطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة.

التنمية والديمقراطية :

عرّف مؤتمر فيينا الديمقراطية عام1993م على أنها "التي ترتكز على حرية التعبير للشعب الذي يحدد نظامه السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، ويقوم بالمشاركة في كل مظاهر الحياة". لا تعني إذا الديمقراطية مجرد نظام حكم، وإنما مبدأ اجتماعيا لابد من بنائه من القاعدة، إضافة لمؤسسات الدولة وإقامة دولة القانون، ويمكن تحديد الأسس التي ترتكز عليها في ترسيخ الديمقراطية, التعددية السياسية, الشفافية في التسيير, حرية التعبير والرأي، المساءلة ومبدأ المحاسبة والتساوي أمام القانون.

ويرى البعض أن الدول الديمقراطية أكثر رخاء من الدول غير الديمقراطية والأهم هو أن الديمقراطيات لا تخوض الحروب فيما بينها[20]، يضاف لذلك أن الديمقراطية تساعد في تجنب الحكم القاسي من قبل الفرد وتضمن لمواطنيها عددا من الحقوق الأساسية والحريات لا تمنحها النظم غير الديمقراطية كحرية المعتقد، وتضمن حماية مصالح الأفراد الشخصية الأساسية كالغذاء والأمن, والحكومة الديمقراطية تسعى لإتاحة الفرص للأشخاص لممارسة حرية تحقيق الذات عن طريق العيش في ظل قوانين يختارونها وتشجع المساواة السياسية، كما يمكنها تعزيز التنمية الإنسانية أحسن من غيرها.

وتثير مسألة العلاقة بين التنمية والديمقراطية عدة نقاشات, فهناك من يرى أن الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية لتوفيرها المناخ المناسب للنشاط

الاستثماري من خلال توفير الأمن والاستقرار السياسي، كما يحتاج النمو إلى الرشادة والتسيير الجيد عن طريق المشاركة لأنه من الصعب تحقيق تنمية دون وجود الديمقراطية "فالتنمية الإنسانية لا يمكنها النجاح إلا في محيط ديمقراطي ولابد من فهم العلاقة للوصول للأمن"[21].

في حين يعتقد العديد من الملاحظين أنه بسبب ضعف وحداثة المؤسسات الديمقراطية في الدول النامية، فللأنظمة التسلطية حظوظ أكثر في تحقيق النجاح في مبادراتها الإصلاحية لكون اللاإستقرار يضر بالنمو، ويمكن للفقر واللامساواة الاجتماعية أن تهدد الاستقرار، لذا تشير العديد من الدراسات لعدم قيام علاقة أوتوماتيكية بين طبيعة الأنظمة السياسية والنجاحات الاقتصادية[22].

قد تتحقق إذا الديمقراطية بدون تنمية وتنجح التنمية بدون ديمقراطية رغم ذلك تبقى هذه الأخيرة أحسن بيئة لتحقيق التنمية كونها ليست فقط ذات جانب اقتصادي مادي ولكن كذلك تنمية اجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية, مما يتطلب توفر حرية الفرد في الاختيار وتقديم الآراء والمساهمة في صناعة السياسات. والمؤكد أن الديمقراطية أصبحت قضية عالمية وأبرز ملامح التطور السياسي على الصعيد العالمي سواء بسبب نهاية الحرب الباردة أو بسبب فشل خطط التنمية في أغلب دول الجنوب والذي يرجع لافتقار هذه الدول لحكومات ديمقراطية[23].

4 – الحكم الراشد ودولة القانون:

لا تعني التنمية الإنسانية المستدامة مجرد إحداث التوازن بين مختلف أبعادها وإنما أنسنة ودمقرطة وسائل وطرق التنمية والمشاركة الفعالة للأفراد والجماعات في كل مراحل صنع الخطط, بدءا من التعرف على الحاجات إلى تحديد الأهداف وتقييم النتائج، فالمشاركة الشعبية جد هامة وشرط أولي لنجاح التنمية والضامن لهذه المشاركة هو وجود دولة مؤسسات تخضع للقانون وليس دولة أشخاص.

الحكم الراشد:

تطور المصطلح في ظل البنك العالمي الذي استعمل لأول مرة عام 1989م مصطلح "أسلوب الحكم" باعتباره ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة، ثم عرّفه في دراسة نشرها عام 1992م حول 'أسلوب الحكم والتنمية' بأنه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية، فهو مرادف لتسيير جيد للتنمية أي بكل ما قد يمس بالتسيير الاقتصادي وبسياسات الاقتصاد، و هي مقاربة تنطلق من فكرة التقليل من تدخلات الدولة لصالح السوق[24].

وقدّم تقرير التنمية الإنسانية لعام1997م تعريفا أكثر شمولية من خلال النص على أنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات, فهو يشمل بذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم"[25].

ويتضمن الحكم الراشد ثلاثة أبعاد متكاملة ومتداخلة ومترابطة فيما بينها، البعد السياسي وهو مرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها, البعد التقني متعلق بالإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، والبعد الاقتصادي مرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني واستقلاليته وطبيعة السياسة العامة وتأثيرها في المواطنين.

ومن منظور التنمية الإنسانية نعني بالحكم الراشد أو الصالح، الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان, ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما منهم الأكثر فقرا وتهميشا. فيمكن النضر إليه على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على كل المستويات، فهو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سلميا تربط بينها شبكة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات وفي النهاية بواسطة الناس[26].

دولة القانون:

يقصد بالدولة القانونية مبدأ خضوعها للقانون في جميع مظاهر نشاطها من حيث الإدارة أو القضاء أو التشريع، فلا تستطيع الإدارة اتخاذ أي إجراء تجاه الأفراد إلا وفقا لقواعد قانونية موضوعة مسبقا, فالسلطة مقيدة من حيث أهدافها ووسائلها.إن دولة القانون هي خضوع جميع السلطات في الدولة للقانون قصد حماية حقوق الأفراد من تحكم السلطة[27].

وتعد دولة القانون من مميزات الأنظمة الديمقراطية لضمان الحريات والمشاركة في صناعة القرار السياسي، فوجودها هو الضامن لقيام الديمقراطية ولإرساء دعائم الحكم الراشد والعلاقة قوية بين الديمقراطية, حقوق الإنسان ودولة القانون, إذ بدون ديمقراطية لا وجود حقيقي لحقوق الإنسان وبدون هذه الأخيرة لا وجود للديمقراطية. إنّ القول بدولة القانون لا يدرج فقط احترامها لحقوق الإنسان ولكن اعترافها بوجودها والتي تكون محددة مهما تكن نتائج قبول الديمقراطية[28].

وإن كان الحكم الراشد يعني التسيير الجيد لمختلف الموارد المتاحة للدولة بأساليب ناجعة تحقق الفعالية, فهو يستلزم توفر الديمقراطية التي تسمح بعملية

التواصل بين النظام والمجتمع عن طريق مشاركة الأفراد في صناعة القرارات، مما يشير إلى استحالة قيام الحكم الراشد دون وجود دولة الحق والقانون وقيام الديمقراطية وفق التعددية السياسية والشفافية في التسيير وحرية التعبير.إن الحكم الراشد هو الإقرار بأن الدولة التسلطية هي الكابح الرئيسي المطلق لتخلف الدول غير الغربية[29]. ولقد نشر البنك الدولي عام 1989م تقريره حول الأزمة في إفريقيا معتبرا إياها أزمة حكم, من خلال شخصنة السلطة وغياب حقوق الإنسان وتفشي الفساد وغياب الانتخابات الفعلية, ما دفعه للربط بين تحقيق التنمية في إفريقيا وتغيير الممارسات التسلطية.

إن طبيعة الدولة في العالم الثالث وعدم اكتمال هياكلها ومؤسساتها وضعف استقرارها السياسي وشرعية أنظمتها يعيق عملية التنمية، فالعديد منها لم يكتمل بناؤها المؤسسي وتعاني ضعف العلاقة بين الدولة والمجتمع, الأمر الذي يجعل عملية بناء الدولة ذاتها وتحديث مؤسساتها شرط أساسي لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة, مما يستدعي بناء دولة الحق والقانون ووضع جهاز إداري وسياسي فعال، ويمثل تقوية الحكم إستراتيجية جيدة لترقية الأمن الإنساني نظرا لتقليله من أخطار النزاعات والرشوة ويمكّن من تطبيق التنمية المركزة على الإنسان، ولا يكفي لتحسين الديمقراطية تقوية الدولة إذ يمكن للمجتمع المدني المشاركة بصورة فعالة في تطبيق السياسات ووضعها، وتعد الحقوق الخيط الرابط بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية, فلا أحد منهما يمكنه أن يتواجد عندما تخترق باستمرار حقوق الإنسان[30].

لم يعد السلام يضمن بقوة السلاح وإنما بواسطة قوة المؤسسات، لذلك الخطوة الأولى لإقامة الثقة هو نزع إثنية المؤسسات وإقامة إصلاحات لتحقيق دولة القانون التي تضمن الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء ولا سلطة إلا لتلك النابعة من الانتخابات. إن إعادة بناء النسيج الاجتماعي للدولة المتميزة بالعنف الإثني بحاجة إلى مثل هذه المؤسسات: ديمقراطية, وطنية, تمثيلية واندماجية[31].

5 – استدامة البيئة والمسؤولية المشتركة:

العلاقة قوية بين البيئة والتنمية, إذ لا يمكن تحقيق تنمية دائمة في بيئة تتدهور يوميا لاحتمال نفاذ مصادر الثروة الطبيعية خاصة منها غير المتجددة. لهذا يكثر الحديث عن تنمية إيكولوجية، سليمة وصحية, والتي تستدعي تقاسم المسؤولية بين الفواعل داخل الدولة وعلى المستويين الإقليمي والعالمي.

استدامة البيئة:

أصبح يهتم بالبيئة وبالموارد الطبيعية لدرجة إدراج البيئة كمعطى في مخططات الاقتصاديين والمنظرين لتحبيذ التنمية المستدامة على المستوى الكوني، وتؤكد المادة 4 من إعلان ريو على أنه للوصول إلى تنمية مستدامة لابد من أن تكون حماية البيئة جزءا مدرجا في صيرورة التنمية ولا تؤخذ لوحدها، والنتيجة هي الترابط بين الإجراءات المتخذة لحماية البيئة ومتطلبات التنمية.

وتظهر قمة ريو عام 1992م تركيز الاقتصاديين والحكومات على العلاقة بين البيئة والتنمية لأنه إذا صاحب النمو الاقتصادي تدهورا في البيئة أعيق الرفاه، ففكرة التنمية المستدامة هي في إعادة تعريف وتشكيل العلاقة بين الصناعة والتنمية لكون الأولى تهدم الثانية، فتستنزفها ولا تترك لها المجال والوقت لتتجدد "فبدون حماية جيدة للبيئة لا وجود لتنمية مستدامة، ويسجل إعادة إنتاج المصدر الإنساني ومحيطه في قلب الإشكالية الجديدة للنمو"[32].

لا يمكن إذا للتنمية أن تتواجد بدون البيئة لأنها مصدر الموارد الطبيعية الضرورية لإحداث التنمية وتطوير الصناعة سواء المتجددة منها أو غير المتجددة وهي أساس الحياة والوجود وبقاء الإنسان، والحدث الكبير الذي ميز مؤتمر ريو هو توقيع 170 دولة وتبنيها 'للأجندة 21 من أجل التنمية المستدامة'، وهو الدليل على أهمية البعد البيئي لإنجاح أية إستراتيجية تنموية.

المسؤولية المشتركة:

لن تتحقق التنمية الإنسانية المستدامة لوحدها، بل لابد من القيام بأفعال وأعمال تستدعي الحوار والإدارة الحسنة للكل مع الاهتمام بالغير، وهو ما يستلزم في الأخير دمقرطة المؤسسات العالمية لأن التنمية المستدامة هي صيرورة تغيرات حسب تقرير براندتلاند، فلا يمكن أن تفرض إلا بقبول الكل[33]. ويعني هذا أنها مسؤولية الجميع سواء كانوا دولا أو منظمات دولية حكومية أو غير حكومية، مجتمعا مدنيا أو شركات متعددة الجنسيات، فالكل يتقاسم مسؤولية الإبقاء على ديمومة البيئة مع تمكين الفرد من تحقيق اختياراته، ويستلزم تحقيق هذا تقوية المؤسسات الحالية وخلق أخرى جديدة لها الوسائل والسلطة اللازمة لتنفيذ قراراتها وضمان التنسيق بين البرامج الوطنية في مجال حماية البيئة[34].

وعلى الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المنظمات الحكومية الدولية والجمعيات المدنية في تحقيق التنمية المستدامة إلا أنهم ليسوا الوحيدين إذ هنالك أيضا:

- الجمعيات: تلعب دور الإنذار ومراقبة تطبيق السياسات المتخذة في مجال المحافظة على البيئة.
- المنظمات الدولية الحكومية: وذلك على المستوى الدولي والإقليمي.
- الشركات: بإتباعها سياسات تهدف للمحافظة على البيئة.
- الدول: تبقى الفاعل الرئيسي للرهان الإيكولوجي الدولي، فالدولة اليوم تبقى محتفظة بالأجندة التفاوضية واللعبة المؤسساتية[35]. وتتدخل الدولة على المستوى الوطني بحسب قدراتها. وتشارك المنظمات غير الحكومية في تمويل وإنجاز جزء من المشاريع البيئية. أما على المستوى المحلي فالتنمية المستدامة تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الإداريين والمنظمات غير الحكومية دون أن ننسى السكان[36].

6 – العدالة التوزيعية واستقلالية المجتمع المدني:

أهمية العدالة في التوزيع دفعت ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية لوضع دليل التنمية الإنسانية للجنس من خلال النظر إلى إنجازات الدولة من حيث عدالة تعاملها وتوزيعها للثروة بين الذكور والإناث، مما يجعل العدالة التوزيعية مسؤولية الدولة والمنظمات الدولية.

العدالة التوزيعية:

تنص التنمية الإنسانية المستدامة على تمكين الفرد من القيام بخياراته وإشباع حاجاته، فهي بذلك تسعى لتحقيق توزيع عادل للثروة في الزمان والمكان، أي بين أفراد الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، غير أن الواقع يشير إلى اللامساواة العميقة في العالم، فحوالي 3 ملايير نسمة لا يملكون الموارد الكافية للتمتع بحياة لائقة وهو ما يعادل نصف سكان العالم. وتؤكد الدراسات الحديثة أهمية العدالة في الدفع بعجلة التنمية ورفع مستويات المعيشة. وأكد تقرير برامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1990م على أهمية النمو الاقتصادي للتنمية الإنسانية، فنمو الدخل الوطني الخام بالشراكة مع توزيع عادل للمداخيل هو عادة أحسن وسيلة للوصول إلى تنمية إنسانية مستدامة[37].

ويقصد بالعدالة تكافؤ الفرص بين الناس وليس المساواة كالمساواة في الدخل، بل السعي إلى وضع تتساوى فيه الفرص أمام الجميع، فالعدالة في زيادة قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات الصحية والتعليم وفرص العمل، أي امتلاكهم الأدوات اللازمة للمشاركة في المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي، لذا على إستراتيجيات التنمية تخفيض

حدة عدم المساواة عن طريق تحقيق المساواة في الفرص وتحسين كل من الكفاءة والعدالة[38].

ترتكز بذلك فكرة الإستدامة على مبدأ الإنصاف في التوزيع ومسألة تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحالية والمستقبلية, وهو إنصاف في الفرص وليس بالضرورة في الإنجازات النهائية, "فيحق لكل فرد في فرصة عادلة في توظيف قدراته أحسن توظيف ومن حق كل جيل ذلك أيضا, أما النتائج المحققة فتخضع للإختيارات[39].

ومن المؤكد أن للثروة دور في تحقيق التماسك الديمقراطي لأن الفقر وعدم العدالة في توزيع الموارد والثروة بشكل عام, كفيلة بتخفيض مستويات المعيشة والخدمات لبعض الجماعات مما يجعلها عرضة للإستغلال من قبل المعادين للديمقراطية، كما أن زيادة ثراء الأغنياء وفقر الطبقة الوسطى والدنيا سيؤدي إلى زيادة الحقد والكره بين الطبقات والشعور بعدم العدالة وشرعية النظام مما يؤدي إلى تآكل الثقة في مؤسسات النظام القائم[40].

استقلالية المجتمع المدني:

تقوم الديمقراطية على أساس التعدد الفكري والسياسي وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية واحترام مبادئ التداول على السلطة والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام الحقوق والحريات, وكلما قويَت وتدعمت تقوى المجتمع المدني الذي يساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام حكم. فالعلاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني, فمتى ترسَخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ومتى انحسرت وتراجعت مؤسسات المجتمع المدني أصبحت عديمة الفائدة[41].

وترجع أهمية استقلالية المجتمع المدني لدوره الهام في عملية التنمية كونه الوسيط بين النظام السياسي والمجتمع، يعمل على تجميع المصالح وحماية الفرد من تعسف السلطة وتعزيز المشاركة السياسية وقيم الديمقراطية، ويقرَب بين الأفراد والأفكار ويقلل من عوامل الشقاق بنشره لثقافة الاختلاف والحوار والوعي بأهمية الآخر وبالقدرة على التعايش معا. ويمكن تعريفه على أنه"مجمل البنى والتنظيمات التي تمثل تمركز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة."[42] إن المجتمع المدني هو نقيض المجتمع الشمولي الاستبدادي ونقيض المجتمع القبلي والطائفي[43].

إن المقصود باستقلالية المجتمع المدني عدم تبعيته لغيره من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد،أي عدم خضوعه للحكومات بأن تكون له الاستقلالية في قراراته ومواقفه. ومن ضمن خصائصه القدرة على التكيف بدلا من الجمود مع تطورات البيئة، والتعقد لوجود هيكلة تنظيمية وإدارية منظمة، والتجانس الذي يضمن عدم وجود الصراعات داخل المنظمة بما يؤثر على ممارستها لنشاطها المنوط لها. يعد من أبرز سمات النظم الديمقراطية وأحد ركائزها، إذ لا يمكن إقامة الديمقراطية دون وجود مؤسسات مجتمع مدني مستقلة بذاتها وبعيدة عن نفوذ السلطة السياسية تعمل على نشر قيم هذه الديمقراطية، التي تعمل من جهتها على دعم مؤسسات المجتمع المدني وتقويتها وإنجاح أنشطتها لتنجح هي بدورها، فكلاهما بحاجة للآخر وكل واحد ضروري لإنجاح الأخر.

III – من مبدأ العالمية إلى تجسيد العولمة:

تعكس العولمة ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه ولابد من التمييز بينها وبين مفهوم العالمية قبل الحديث عن ظاهرة التدويل.

1 – تمييز العولمة عن العالمية:

العالمية (universalisme) هي التعبير عن التنوع الثقافي والاعتراف بالتبادل وبالأدوار في عالم متفتح على بعضه البعض مع الاحتفاظ بتنوعاته، فلا تعني العالمية الهيمنة الاقتصادية ولا الثقافية ولا السياسية وإنما التنوع والانفتاح تجاه الثقافات والأفكار الأخرى وعدم فرض ثقافة معينة على باقي الثقافات، فهي قبول الأخر والتعايش معه واحترام خصوصياته الثقافية والحقوقية. تقوم العولمة بالمقابل على اجتياح الثقافات الأخرى ومحوها بالكامل وإبقائها مجرد فلكلور للاستمتاع، وتمثل سيطرة القوى الكبرى والغالبة التي وإلى جانب السيطرة الاقتصادية والسياسية تمارس السيطرة الثقافية، وتستخدم كل تنوع ثقافي لفرض السيطرة[44].

الاختلاف إذا بارز بين الظاهرتين، فإذا كانت العالمية تعني إشراك الإنسانية في مجموعة من القيم، فالعولمة هي فرض مجموعة من القيم على هذه الإنسانية وفق منطق القوة، وتهدف إلى إزالة الحواجز ليس فقط المكانية والاقتصادية بل وكذلك الثقافية والحضارية بين الشعوب والأمم. يؤدي هذا إلى إقامة سوق كونية اقتصادية تحت سيطرة الدول الكبرى مع الإبقاء على العالم الثالث سوقا استهلاكية والقضاء على الهويات الوطنية وإقامة نمط قيمي واحد بفضل قوة الإعلام الغربي وضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الدول النامية بحجة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان تحقيقا لمصالحها.

لقد نشر فوكوياما مقال له عام 1998م أدرج في كتاب بعنوان "نهاية التاريخ والرجل الأخير" عام 1992م، يؤكد فيه أن العالم لا يشهد فقط نهاية الحرب الباردة أو نهاية مرحلة خاصة من ما بعد الحرب ولكن نهاية التاريخ، أي أن الإنسانية وصلت إلى النقطة النهائية من التطور الإيديولوجي لها والمتمثل في عالمية الديمقراطية الليبرالية الغربية كشكل نهائي لحكم الإنسان.و يعني هذا سيطرة القيم الغربية وهيمنتها على العالم سواء كانت هيمنة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، وذلك بقبول وإتباع نمط وسلوك الحياة الغربية كنمط حياة يومي.

ترجع هذه الهيمنة للقيم الغربية إلى أخذها كمرجعية دولية لتقدير وتقييم السياسات الداخلية للدول من قبل الدول الكبرى والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية، لذا تدعم جهود الدول النامية للتحول نحو الديمقراطية كتمويلها للإنتخابات ومراقبتها ودعم المؤسسات العامة والصحافة والعمل على إبراز دور المجتمع المدني وإقامة ثقافة سياسية اندماجية.

2 - تأكيد النصوص للعالمية والواقع للعولمة:

التأكيد كان دائما على مبدأ عالمية حقوق الإنسان إلا أن التعاملات الدولية تثبت أننا في الواقع نعيش في ظل عولمة للقيم الغربية خاصة منها المرتبطة بحقوق الإنسان وليس فقط عالميتها، فعالمية حقوق الإنسان مبدأ تتقاسمه كل الشعوب والأمم مهما كانت توجهاتها الثقافية والإيديولوجية والدينية على أساس تبنيها للقيمة الحقوقية وإسقاطها على سلوكياتها وفق تصورها الخاص لها، في حين أن عولمة القيم تفرض التصور الغربي القيمي على كل العالم لتصبح معيارا لتقييم الدول والمجتمعات.

لقد دفعت الثروة الاقتصادية والمالية والمحيط البيئي بالدول إلى إحداث تضامن أكبر واعتماد متبادل متزايد نضرا لما تحدثه التقلبات في منطقة من انعكاسات في منطقة أخرى، كما يشير إليه الوضع في البلقان والشرق الأوسط. فيشهد العالم ميلاد ضمير عالمي يتجاوز الحدود ليجمع الناس على نفس القيم: حقوق الإنسان، الديمقراطية، دولة القانون، إدانة الجرائم ضد الإنسانية، المساعدة الإنسانية واحترام الأقليات[45]، ولو أخذنا مسألة المرأة في الإسلام لوجدناها ذات مكانة خاصة تجعلها تتمتع بكامل حقوقها، لكن بالمنظور الغربي للحقوق فهي أقل شأنا من الرجل. فالانتقاد الموجه للدول الإسلامية بخصوص قضية المرأة لا ينطلق من المنظور الإسلامي لهذه الدول وإنما من المنظومة الحقوقية الغربية كما هي في النسق الحقوقي العالمي، وهي قيم غربية لم تشترك كل الدول في وضعها.

أصبحنا إذا اليوم أمام فرض قيم محددة كمعيار محددة لسلوكيات الدول والجماعات وفق القيم الموضوعة في المواثيق والاتفاقيات الدولية خاصة منها المرتبطة بحقوق الإنسان، فلم تعد المسألة في إسقاط روح هذه القيم بما يتماشى وخصوصيات الدول والشعوب وإنما تطبيقها وفق الفهم والتصور الغربي لها وإلا اتهمت الدول بالتسلط والديكتاتورية والتخلف مما يعرضها في الأخير إلى العقوبات الدولية والحصار كما حدث للعراق وكوبا وليبيا وإيران.

IV – دور العولمة في خلق وفرض منظومة قيمية غربية:

لا تنحصر العولمة في المجال الإقتصادي أو المالي بل تمس كل المجالات المرتبطة بأنشطة الفرد سواء داخل دولته أو على المستوى العالمي، والتساؤل هو عن المحتوى الذي تحمله معها كبعد ثقافي وقيمي.

1 – العولمة الثقافية عولمة للمنظومة الفكرية الغربية:

تفرض العولمة إتباع مجموعة من القيم وتبنيها وهي قيم مرتبطة بتفكير بثقافة وبكينونة الإنسان لكنها قيم الأقوى في العلاقات الدولية وبالتالي القيم الغربية على أساس كون الغرب هو المالك للمال والإعلام، ومنه المالك الفعلي لقوة الضغط والتأثير. فالعولمة تحمل صورة الأمركة وهيمنة القيم الغربية على باقي القيم الأخرى وما الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا وسائل وضعت لخدمة هذه العولمة. ففي الحقيقة، العولمة هي عولمة لنمط معين من الحياة دون الشعور بأي التزام بتبنيه وإتباعه وإنما شيوع الاعتقاد بضرورة ذلك، فهي عولمة نمط معين من الحياة أداتها السياسية الآن هي الشركات المتعددة الجنسيات[46].

لقد أضحى الغرب اليوم يفرض قيمه الاقتصادية والسياسية والثقافية على الجميع على أساس أنه النموذج الأفضل بعد فوزه على النموذج الاشتراكي الشيوعي وفق فكرة نهاية التاريخ لفوكوياما. وهذا المنطق حسب السيد ياسين أكبر محاولة معاصرة لصياغة وعي كوني زائف بهدف إثبات أن الرأسمالية ستكون هي ديانة الإنسانية إلى أبد الآبدين[47].

إن محاولة فرض منظومة قيمية لحضارة معينة لكل الإنسانية فكرة وجدت في سبعينات القرن الماضي لكن حدّتها تزايدت مع تزايد قوة العولمة ونهاية الحرب الباردة، فيرى عالم الاجتماع الأمريكي "بيتر برجر" في كتابه " القوة الرأسمالية" أن الرأسمالية أضحت نظرية كونية، بمعنى قابلية تطبيقها في جميع الدول بغض النظر عن الاختلافات التي تحدث بينها في النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية[48].

2 - القيم الغربية كمعيار للتنمية الإنسانية المستدامة:

يُقرن مدى احترام حقوق الإنسان بتطبيق النمط الديمقراطي الغربي وتجسيد التنمية، وأصبح الحديث عن مدى توافق الثلاثية إدراج لمسألة الحقوق في العولمة بدلا من العالمية، فللوصول إلى تحقيق فعلي للحقوق لابد من دمقرطة اندماجية للأقليات وضامنة للفصل بين السلطات ومعطية الحسابات للمواطنين. إنّ توسيع مستوى خيارات الإنسان المشكّل لهدف التنمية الإنسانية يحتاج لمنح الأفراد حرية التعبير عنها والمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة على خياراتهم، الشيء الذي تضمنه الديمقراطية والحكم الراشد.

لقد صرّح كوفي عنان في إعلان الألفية قائلا: "لن ندخر أي مجهود لترقية الديمقراطية وتقوية دولة القانون وكذا احترام كل الحقوق والحريات الأساسية المعترف بها على الساحة العالمية"[49]، فهي إذا الدعوة لتبني قيم الديمقراطية الغربية وقيم التنمية الإنسانية، نشرها ووضعها كمعيار لقياس الأنظمة السياسية وإلا فرضت بالقوة. ويشير الأمر إلى أن الأمم المتحدة أصبحت آلية لعولمة قيم التنمية الإنسانية، فتعمل الدول الغربية إلى جانبها المؤسسات المالية الدولية على فرض منظومتها القيمية من خلال اشتراطها منح المساعدات للدول النامية بتقييدها بالديمقراطية، وهو الحديث عن دمقرطة الأنظمة أو الاختراق الديمقراطي الذي يعني انهيار الأنظمة التسلطية وقيام التعددية السياسية لدرجة أن الديمقراطية أصبحت تفرض بالقوة من دون أن يفسّر على أنه عمل تدخلي.

وترجع رغبة أمريكا لتطبيق الديمقراطية لا كغاية بل كوسيلة لتحقيق مصالحها القومية بدليل استخدامها لها بصورة انتقائية وبمعايير مزدوجة، إذ أضحت الدعوة للديمقراطية شعارا للتدخل في شؤون الدول الأخرى[50]. فكانت الديمقراطية التبرير لغزو العراق للقضاء على الحكم الاستبدادي للحزب البعثي، وهو أمر يتنافى مع لب الديمقراطية ذاتها التي تعني حرية الانتماء إلى شيء ما، "فقد تحول ما شكل من قبل الغرب كقانون عالمي إلى التزام عالمي وهي طريقة لاحتواء الأخر"[51].

كما تعد الدمقرطة بما تحمله من آليات وميكانزمات فرض تصور غربي لنظام الحكم الذي قد لا يتماشى وخصوصيات الدول النامية ولا مع التنمية في حد ذاتها، رغم ذلك وضعت الديمقراطية كشرط للتنمية الاقتصادية ولم تعد حق عالمي ولكن التزام على الأقل للدول التي تريد الاستفادة من المساعدات خاصة منها الإفريقية. وتظهر حالة الشيلي وبعض الدول الآسيوية أن الأنظمة المتشددة غالبا ما تكون تلك الضامنة لأحسن تنمية اقتصادية، فلا يمكن في أي حال من الأحوال بناء الديمقراطية على أنقاض

الإفلاس[52]. فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والثمانية الكبار والقمم الفرانكفونية والمؤتمر الدولي حول حقوق الإنسان في فينا عام 1993م، أكدوا اقتناعهم بوجود اعتماد متبادل بين الديمقراطية ، التنمية ، حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأمر الذي يشير إلى أن المسألة لم تعد في إصلاح أوضاع الدول النامية بل بفرض سيطرتها الفكرية عليها.

ولا تتسم مسألة الأمن بالموضوعية كونه مفهوم وضع في إطار عالم من القيم ومن الاعتقادات والمصالح المختلفة للدول وللأفراد وللجماعات، فهو في الأصل مجموعة من القيم[53]، لأن المفاهيم والأفكار تنتج وتستهلك وتحقق مصالح من أوجدها، والعالم يسير وفق تصورات ورؤى الطرف القوي دائما والذي يطرحها للهيمنة على الطرف الضعيف. يضاف لهذا القول بأن التنمية المستدامة لم تبتكر إلا لنشر أحسن للقيم الغربية عبر العالم، فهو مصطلح غربي وضع من خلال أفكار غربية ويستجيب فقط لحاجيات الغرب، ومحاولة فرضه لبقية العالم يعني عملية غربنة للعالم[54].

إن شعار حكم القانون وحقوق الإنسان والحرية وغيرها ما هي إلا شعارات سياسية للحصول على التأييد للسياسات الأمريكية ولإضفاء الشرعية على توجهاتها الكونية. وبدأ يتطور في العالم اتجاه لعولمة القيم الغربية في السياسة والاقتصاد وتسخير كل الوسائل المتاحة لتكريسها كمبادئ وقيم للنظام الدولي الجديد، فما وراء أطروحتي نهاية التاريخ وصراع الحضارات هو الحاجة لخطاب إيديولوجي جديد من شأنه أن يساعد القوى الغربية الحاكمة على تكريس الوضع القائم وترسيخ الهيمنة على العالم[55].

فالفكرة الأساسية هي أن التنمية المستدامة لم تبتكر إلا لنشر جيد للقيم الغربية، فيمكن للمجتمع المدني أن يساهم في مسار العولمة عن طريق العمل على تعليم الأفراد وإيصال المعلومات لهم كونه يوفر القنوات الاتصالية لإيصال رأي الأفراد لمتخذي القرار والعمل على إثرائها مما يدفع لشفافية أكبر في التسيير وإمكانية المساءلة دون نسيان قدرته على تنظيم المجتمع والتكفل بتحسين التماسك الاجتماعي، لهذا تعمل العولمة على ترقية المجتمع المدني في دول العالم الثالث وغرس فيه قيم الديمقراطية مستغلة إياه للدفع بالأفراد لتقبل العولمة، لأنها تحمل الأحسن وتعد بالجديد وتسعى للقضاء على التخلف والتقوقع على الذات والدعوة للتفتح على الأخر.

يُشكّل الحكم الراشد من الزاوية التقنية، التسيير الإداري الجيد كمفهوم محدد للدولة في مجال السياسة ولعلاقتها بالسوق، فهو ليس مفهوم سياسي فقط بل وإيديولوجي[56]، وتستعمل المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي المفهوم لتحديد معايير إدارة عمومية رشيدة تترك الحرية لتحرك الأسواق الخارجية، معطيا الشرعية

لتدخل فاعلين غير الحكوميين كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية في تسيير شؤون الدول. إنه في واقع الأمر ستار للهيمنة الغربية ولعولمة القيم النيوليبرالية[57].

الحقيقة هي عدم تماشى العولمة مع التنمية المستدامة ويؤكد المناهضون لها أنها تعني تحطيم المناصب، تسلط الأسواق المالية،تحطيم الثقافات المحلية،عدم احترام مبادئ الرقابة، التلوث وغيرها. فهي فوز الليبرالية المتوحشة التي يجب محاربتها. اليوم مع العولمة لا شيء جيد للفقراء، للبيئة ولاستقرار الاقتصاد العالمي، لذا كيف يمكن تصور تماشيها مع التنمية المستدامة؟. رغم ذلك تقرير براندتلاند لا يعارض حرية التبادلات العالمية، بل يراها عاملا مهما للنمو الاقتصادي وللتنمية المستدامة خاصة منها الدول الصغيرة.[58] مما يؤكد عدم صدق النوايا الغربية في كون التنمية الإنسانية السبيل الوحيد لتحقيق تنمية الدول النامية.و لا توجد في تاريخ الإنسانية ممارسات لثقافة معينة انتشرت وفرضت نفسها كنماذج عالمية بهذه السرعة، هذه النماذج التي هي نماذج سياسة واقتصادية: الديمقراطية النيابية واقتصاد السوق مقبولان تقريبا في كل مكان كسلوكيات عقلانية وطبيعية تساهم في غربنة العالم[59].

الخاتمة:

نخلص للقول بأن المفاهيم المتداولة على الساحة العالمية بدءا بمفهوم التنمية المستدامة والقيم التي تدعوا الدول لتبنيها للخروج من تخلفها وتحقيق التنمية والاستقرار، كلها مفاهيم تؤخذ بمحتواها الغربي المدرج في النسق الحقوقي العالمي والتي أصبحت معايير تقاس بها مدى ديمقراطية الدول وانتهاجها للتنمية الصحيحة، الأمر الذي قد يؤدي بشكل عكسي لاستمرار تخلف الدول النامية بدلا من تحقيقها للتنمية الإنسانية المستدامة وكذا اللاإستقرار.

في الحقيقة لا يمكن لقيم التنمية الإنسانية المستدامة أن تفرض وإلا أصبحنا أمام ظاهرة تعمل على تقوية التبعية والإبقاء عليها، مما يعني عدم السماح للأخر بأن يتطور ويتحسن. لا يمكن إذا فرض الديمقراطية حتى وإن كانت قيمة عالمية بل يجب على كل مجتمع أن يؤقلمها ويثريها بواسطة مرجعياته الذاتية، وإلاّ أدى إلى ذلك لعدم احترام الأقليات ونشر اللامساواة.

الهوامش:

1. حسن توفيق إبراهيم."العولمة. الأبعاد والإنعكاسات السياسية:رؤية أولية من منظور علم السياسة."عالم الفكر. المجلد28. العدد02. أكتوبر- ديسمبر1999، ص 185.

2. السيد ياسين، " في مفهوم العولمة" في أمين الخولي (تحرير)، العرب والعولمة، ط3، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2000 ، ص25.

3. محي محمد مسعد،دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة)،(د.م.ن)، مركز الإسكندرية للكتاب،2004،ص ص 25-30.

4. Nkozazana-Clarice ZUNA, « Mondialisation et gouvernance ».Politique Etrangère ,N°4, Hiver 99/2000, pp831-838, P831.

5. Kimo VALASKAKIS, « La planète terre est-elle gouvernable ? », in HENRG (Edith) and LANDEIEU (Josée) (dirs), Prospective pour une gouvernance démocratique, Paris, l'Aube, 2000, PP46-48.

6. -Klaus-Gerd GIESEN, « Mondialisation économique et gouvernance », in CHARILLON (Frédéric) (dir), Les Relations internationales, Paris, La documentation française, 2006, P110.

7. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 650-651.

8. عبد الله خابة، رابح بوقرة، الوقائع الإقتصادية(العولمة الإقتصادية-التنمية المستدامة)، الإسكندرية،مؤسسات شباب الجامعة.2009،ص ص 174-175.

9. السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص652.

10. GIESEN, op.cit, p 111.

11. Aziz HASBI, Théories des relations internationales, Paris, L'Harmattan, 2004, P 290-291.

12. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات التنمية وسياسات وموضوعات)، الأردن، دار وائل للنشر، 2007.، ص 287.

13. السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 653.

14. Eddy FOUGIER, « Relations internationales et développement durable », Politique étrangère, n°4, Hiver99/00, PP931-940, P 932.

15. Siméon FONGANG, « Développement durable et développement humain: quelles mesures ? », Mondes en développement, tom24, n°96, PP67-72, P68.

16. Assen SLIM, Le développement durable, Paris, Le cavalier bleu Editions, 2004, P 60.

17. Sen AMARTYA, « Why human security? » www.Humansecurity-chs.org/doc/sen2000.htm.

18. Fonds Arabe de développement économique et sociale, et PNUD, Rapport Arabe sur le développement humain2002: Créer des opportunités pour les générations futures, Amman, Icones, 2002, P17-18.

19. Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain90, Paris, Economica, 1991, P01.

20. روبرت دال، عن الديمقراطية،(ترجمة:أحمد أمين الجمل)،القاهرة، الجامعة المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية،2000، ص ص 47- 56.

21. Federico MAYOR « Construire la paix, éviter la guerre »In, FONDS des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO), Dans le cadre du projet de l'Unesco: « vers une culture de la paix »: quelle sécurité ?, Genève, Maison de l'Unesco, 1997, P07.

22. Francis KARN, « les programmes d'ajustement structurel et les conditions d'un développement durable en Afrique », Mondes en développement, tom24, 96, PP57-65, P57.

23. غيث مسعود مفتاح ,التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية,(دراسة حالة الصومال) ,القاهرة,دار قباء الحديثة، 2008، ص 43.

24. Bonnie CAMPBELL, « Gouvernance: un concept A politique ? »www.ceim.uqam.ca/textes/gouvernance-Hcci.htm.

25. Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1993.P03.

26. Fonds Arabe de développement économique et social, et PNUD, Rapport arabe sur le développement humain 2002, Op.cit, P35.

27. فوزي أبو الديب, المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية, بيروت, دار النهضة العربية, 1971,ص 7-74.

28. Hector, GROSESPILLE, «Sécurité universelle et sécurité régionale »in, UNESCO, Op.cit, P60

29. Sophia MAPPA, « l'injonction démocratique dans les politiques Européennes de développement »IN, MAPPA (Sophia) (dirs), Développer par la démocratie ?: Injonction occidentales et exigence planétaires, Paris, Karthala, 1995. P131.

30. Nicole BALL, « Rapport d'un colloque organisé par le programme d'études stratégiques et de sécurité internationales de l'institut de hautes études internationales de Genève ,8-9mars 2002.www.humansecuritynetwork.org/docs/report_may_2001_3_f.php.

31. Leslie ATHERLEY, « La culture de la paix »In, UNESCO, Op.cit, P75

32. René, GENDARME, »Concepts et problèmes du développement durable. » Mondes en développement, tom24, N°96,1996, pp 09-22, P09.

33. Assen SLIM, Le développement durable, Paris, Le cavalier bleu Editions, 2004.P 113, 114.

34. Azzouz KERDOUN, Environnement et développement durable: enjeux et défis, Editions publisud, 2000.P 33.

35. Emmanuelle MùHLENHOVER,"De l'environnement au développement durable" in Frédéric CHARILLON (dir), Les Relations internationales, Paris, La documentation française, 2006, P13.8.

36. Veyret YVETTE, «Développement durable et géographie" in ,YVETTE Veyret, Développement durable: approches plurielles, Paris, Hatier, 2005, P23.

37. - PNUD, Rapport mondial sur le développement humain90, op.cit. P 03 et P 46.

38. حسين عبد المطلب الأسرج,"التكامل بين البيئة والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية" في, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة (بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس لإدارة البيئة), مصر, دار الكتب المصرية,2007,ص 205-206.

39. عادل أبو زهرة، «العدل والإنصاف في التنمية البشرية" في، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الفساد والتنمية (الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية) قضايا التنمية. القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999. ص320 .

40. Joan NILSON, « linkages between politics and economics. » Journal of Democracy, vol 5, n4, 1994, P57.

41. الصبحي، المرجع السابق الذكر، ص ،220-221

42. نفس المرجع، ص 32.

43. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006، ص 44.

44. شمس الدين محمد مهدي، "العولمة وأنسنة العولمة" منبر الحوار، العدد 37، شتاء 1999، ص08.

45. Michèle-Bacot DECRIAUD, Jean-Paul JOUBERT, Marie-Claude PLANTIN, La sécurité internationale d'un siècle à l'autre, Paris, L'Harmattan, 2002, P40.

46. جلال أمين، "العولمة والدولة" في، الخولي، المرجع السابق الذكر، ص 165.

47. السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص24.

48. محمد مسعد، المرجع السابق الذكر، ص 21.

49. PNUD, Rapport mondial sur le développement humain: Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté, Bruxelles, Boeck université 2002, P03.

50. مسعود غيث، المرجع السابق الذكر، ص ص 42-44.

51. MAPPA, Op.cit. P 136.

52. Albert LEGAULT, « Réflexion sur un nouvel ordre mondial » www.idrc.ca/books/report/f223/legault.htm.

53. ROCHE (Jean-Jacques), Théories des Relations internationales, 6e éditions, Montchrestien, Paris, 2006.p P85-86.

54. -SLIM, Op.Cit. P51.

55. فوزي صلّوخ، أمركة النظام العالمي: الأخطار والتداعيات، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2002، ص 279.

56. CAMPBELL, Op.cit.

57. DAVALES, Op.cit, P36

58. - SLIM, Op.cit, P 84.

59. Ignacio RAMONETE, « Globalisation, culture et démocratie » in, APOSTOLIDIS (Charlambos), FRITZ (Gérard) et FRITZ (Jean-Claude) (dirs), l'Humanité face à la mondialisation, Paris, l'Harmattan, 1997,P 31.